باردو في17 افريل 2017

حركة نداء تونس
الكتلة النيابية

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي الى السيد وزير الداخلية.

نص السؤال:

تحية طيبة أما بعد، تشهد الوضعية القانونية والواقعية للمساكن الاجتماعية المخصصة لأعوان وزارة الداخلية غموضا كبيرا فيما يتعلق بعدة مسائل أهمها:

-أولا في خصوص شاغليها حاليا الرجاء مدنا بالعدد الحقيقي للمساكن ونسب توزيعها حسب الأسلاك وعدد القضايا المنشورة لاسترجاع عدد المساكن.

- ثانيا في خصوص معايير اسنادها وعموما، فان غياب الوضوح يجعل التساؤل وجيها فيما يتعلق بالنقطتين المشار لهما.

ولكم جزيل الشكر.

والســـــلام

مجلس نواب الشعب
الواردات
17 افريل 2017
ص الإدارة ك ع 632 ع عدد

النائب

ابتسام الجبابلي

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

تونس في: 03 ماي 2017

382

من وزير الدّاخليّة
إلـــى
السيّد رئيس مجلس نوّاب الشّعب

397 لاع

الموضـــوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي موجّه من النائبة إبتسام الجبابلي.

المرجـــع: مكتوبكم عدد 523 بتاريخ 24 أفريل 2017.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه، والوارد على مصالح وزارة الداخلية بتاريخ 24 أفريل 2017، والمتعلق بإحالتكم لسؤال كتابي توجّهت به لنا النائبة بمجلس نواب الشعب إبتسام الجبابلي، وذلك على معنى الفصل 96 من الدستور والفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، والذي تتساءل فيه النائبة المحترمة حول: "العدد الحقيقي للمساكن الاجتماعية المخصصة لأعوان وزارة الداخلية ونسب توزيعها حسب الأسلاك وعدد القضايا المنشورة لاسترجاع البعض منها؟ وما هي المعايير المعتمدة في اسنادها؟".

وجوابا عن ذلك أتشرّف بإفادتكم في هذا الصدد بأنّ وزارة الداخلية تولي إهتمام كبير بالرعاية الاجتماعية لإطارات وأعوان قوات الأمن الداخلي والإحاطة بهم في مجال السكن الاجتماعي، وقد قامت في هذا المجال بإحداث ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية سنة 1981 وبعث تعاونية خاصة بموظفي الأمن الوطني وأخرى للحرس الوطني والحماية المدنية سنة 1982. وتضع الهياكل المذكورة سابقا على ذمة أعوان قوات الأمن الداخلي عدد هام من العقارات التي تتميز بتنوعها وإنتشارها بأغلب مناطق الجمهورية، لتشمل المساكن الفردية والشقق المعدة للكراء، وكذلك المساكن والشقق المعدة للبيع، إضافة إلى المبيتات والمجمعات السكنية بمختلف الثكنات.

وهذا الإطار يبلغ عدد المساكن الفردية والشقق التابعة لهياكل وزارة الداخلية الموضوعة للكراء على ذمة إطارات وأعوان قوات الأمن الداخلي ما يناهز 3164 محل سكني موزعة على أغلب ولايات الجمهورية، هذا وتتفاوت نسب توزيعها على الأسلاك التابعة لقوات الأمن الداخلي حسب التعداد العام لكل سلك. في حين يبلغ عدد الشقق التي أعدت للبيع حوالي 346 شقة.

أما بخصوص التساؤل بشأن عدد القضايا المنشورة لاسترجاع بعض المساكن التابعة للهياكل المذكورة آنفا والتي يشغلها بعض الأعوان التابعين لوزارة الداخلية بصفة غير قانونية، فقد بلغ عددها 236 قضية بالإضافة إلى 259 حكم في طور التنفيذ.

وتأسيسا لمبدأ تكافؤ الفرص بين طالبي السكن من بين أعوان وزارة الداخلية وتعزيزا لمناخ الشفافية فقد تمّ إعتماد عديد الإجراءات في هذا صدد، من ذلك مثلا أنّ ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية يتولى بداية منذ شهر جوان 2012 اعتماد الإجابة الفورية عن كل مطلب سكن يتضمن استدعاء المعني بالأمر للحضور بمقر الديوان مصحوبا بالوثائق التي تبين حالته الاجتماعية والمالية. هذا ويتمّ توزيع الشقق والمساكن المعدّة للكراء إعتماد على جملة من المقاييس الموضوعية والموحّدة بين كلّ الأسلاك تتعلق بالحالة العائلية، الوضعية السكنية، الجراية ثم الأقدمية في الطلب، وذلك طبقا لجدول إسناد للأعداد معدّ للغرض يتمّ من خلاله ترتيب الراغبين في الكراء حسب الجدارة (أي حسب مجموع النقاط المتحصل عليها) وقد حظي هذا التمشي بمصادقة مجلس إدارة ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية المنعقد بتاريخ 14 جويلية 2015.

للتفضّل بالإطلاع، ولما يتعيّن.

والسّلام

وزير الداخلية

الهادي مجدوب